واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

د.سلمى صالحي[1]

ملخص:

في ظل رغبة الجزائر في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والتي قطعت فيها أشواطا عديدة، جاء هذا البحث ليسلط الضوء على واقع الاقتصاد الوطني الذي مازال هشا مقارنة باقتصاديات الدول الأعضاء في المنظمة، حيث بينا تنافسيته معتمدين على مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية ACR2، وهيكلة الصادرات والواردات وأهم الشركاء في عملية التبادل التجاري ودرجة الانفتاح الاقتصادي. وقد ختمنا بحثنا هذا بإبراز أهم الآثار التي ستواجه الجزائر بمجرد انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة مع إعطاء الحلول الممكنة للتقليل من الآثار السلبية.

الكلمات المفتاحية: المنظمة العالمية للتجارة، التجارة الخارجية، الميزان التجاري الجزائري، التنافسية، الصادرات والواردات، درجة الانفتاح الاقتصادي.

المقدمة:

بعد الحرب العالمية الثانية، كان لابد على الدول الكبرى أن تجد مخرجا للسيطرة على التجارة العالمية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت المنتصر الأول من هذه الحروب، لهذا بدأت في البحث عن السبل الضرورية للسيطرة على العالم، فظهرت المنظمات الكبرى الاقتصادية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعميروالمنظمة العالمية للتجارة، هذه المنظمات الثلاث الكبرى تعتبر ثالوث العولمة الاقتصادية، وهي من أخطر المنظمات المدمرة للاقتصاديات النامية ومنها الدول العربية لأنها لا تعرف حدا ولا قيدا[1].

إنّ الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يستلزم عقد جولات عديدة للمفاوضات مع مجموعة من الدول الأعضاء في المنظمة للحصول على تأشيرة العضوية، فيعرض على الدولة الراغبة في الانتساب قائمة من السلع والخدمات التي تستوجب التخفيض الجمركي، كما تقوم الدولة ذاتها

[1] أستاذة محاضرة قسم "ب"، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس. selma.salhi@gmail.com

بتقديم مجموعة أخرى من السلع والخدمات التي ستقوم بتخفيض تعريفتها الجمركية، وبحصولها عل ثلثي الأصوات تصبح عضوا بالمنظمة.

والجزائر كسائر الدول تسعى للانضمام إلى هذه المنظمة حتى تتماشى مع المتغيرات العالمية التي تفرض التخلي عن الحماية، ظنا منها أنها ستكسب مزايا عديدة بذلك، إلا أن الواقع الاقتصادي يعكس لنا العديد من الصعوبات والعراقيل التي ستواجهها عند انتسابها الفعلي لهذه المنظمة بحكم أن اقتصاد ها مازال هشا يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات، لهذا جاءت اشكالية هذا البحث لتجيب على السؤال التالي: **ما هو واقع الاقتصاد الوطني في ظل سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟**

وللإجابة على هذه الاشكالية، قسمنا بحثنا هذا إلى مجموعة من المحاور نوجزها فيما يلي:

- **ماهية المنظمة العالمية للتجارة، مبادئها وأهدافها.**
- **مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.**
- **واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.**
- **الآثار الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**

1. ماهية المنظمة العالمية للتجارة، مبادئها وأهدافها:

1.1. نشأة المنظمة العالمية للتجارة:

تعد المنظمة العالمية للتجارة من أخطر أدوات العولمة الاقتصادية ، وقد أنشأت هذه المنظمة في البداية تحت اسم الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات)، كان هدفها العام هو تحرير التجارة العالمية والحد من القيود الكمية والنوعية التي وضعت على السلع بعد الحرب العالمية الثانية من قبل الدول الأعضاء في الاتفاقية، وقد تمخضت هذه الاتفاقية عن مؤتمر هافانا الذي انعقد سنة 1948[2]، والذي سبقه عدة مؤتمرات تمهيدا له، حيث سميت في عام 1947 بمنظمة التجارة الدولية، إلا أنّ الولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من طرف الكونجرس الأمريكي سحب موافقته المبدئية خوفا من ان تنقص هذه المنظمة من سيطرته على التجارة العالمية، بالإضافة إلى خلاف الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد الأوروبي في تلك الفترة[3].

وبعد فشل مؤتمر هافانا، عقد مؤتمر آخر في جنيف بمشاركة 23 دولة تمخض عنه التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة في 20 أكتوبر 1947 واصبحت سارية المفعول في 1 جانفي 1948[4]، وبعد عدة جولات تم انشاء المنظمة العالمية للتجارة في جولة الأوروغواي سنة 1994 التي تعتبر من أهم الجولات، حيث أدخلت لأول مرة قضايا أخرى غير التعريفة الجمركية كالتفاوض حول السلع الزراعية واتفاقياتالخدمات وتحرير رؤوس الأموال وحماية الملكية الفكرية، ودامت المفاوضات فيها حوالي سبع سنوات حيث وقع ممثلو 117 دولة في مراكش بالمغرب على انشاء المنظمة العالمية للتجارة التي بدأت أعمالها في 01 ديسمبر 1995[5].

2.1. جولات المنظمة العالمية للتجارة:

انعقدت المنظمة العالمية للتجارة بعد أن عقدت الدول الأعضاء ثماني جولات من 1941 إلى غاية 1994، مرورا بجولة الدوحة سنة 2002 وهي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم-01-: جولات المنظمة العالمية للتجارة

الجولة	السنة	عدد المشاركين	موضوعها
جنيف	1947	23	تخفيض التعريفة الجمركية
أنسي	1949	13	تخفيض التعريفة الجمركية
توركاي	1951	38	تخفيض التعريفة الجمركية
جنيف	1956	26	تخفيض التعريفة الجمركية
ديلون	1960-1961	26	تخفيض التعريفة الجمركية
كيندي	1964-1967	62	تخفيض التعريفة الجمركية ومكافحة الإغراق
طوكيو	1973-1979	102	تخفيض التعريفة الجمركية، والتدابير غير الجمركية في إطار العلاقات التجارية
الأوروغواي	1986-1994	123	تخفيض التعريفة الجمركية، والتدابير غير الجمركية، اتفاقيات الخدمات، الملكية الفكرية، تسوية النزاعات، المنسوجات، الزراعة، انشاء المنظمة العالمية للتجارة
الدوحة	2002		الاتفاق على جميع السلع والخدمات والتعريفة الجمركية،

			التدابير غير الجمركية، مكافحة الإغراق، الدعم الحكومي، اتفاقات التجارة الاقليمية، الملكية الفكرية، البيئة،تسوية النزاعات	

المصدر:المنظمة العالمية للتجارة على موقعها https://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/fact4_f.htm،تاريخ الاطلاع 2015/03/22.

3.1. مبادئ المنظمة العالمية للتجارة:

جاءت المنظمة العالمية للتجارة بالمبادئ التالية [6]:

- **مبدأ التجارة العادلة:** والذي يعني سيادة الكفاءة النوعية والسعرية على جميع السلع المستوردة والمحلية، فلا يجوز تقديم الدعم الحكومي للصادرات وخفض أسعار المنتجات المصدرة عن أسعار المنتجات المحلية أو ما يعرف بالإغراق[7].
- **مبدأ الشفافية:** أي الالتزام بعدم فرض قيود غير تعريفية كنظام الحصص الكمية لتقييد المستوردات إلاّ في حدود معيّنة وأن تتعهد جميع الدول بتوفير كل المعلومات المتعلقة بالتجارة
- **مبدأ المعاملة الوطنية:** أي معاملة الدول للسلع الاجنبية بنفس المعاملة الوطنية وهذا بعدم اللجوء إلى فرض قيود غير تعريفية لحماية المنتوج الوطني والتمييز بينه وبين ما يماثله من المنتجات الأجنبية.
- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** وهو أن تمنح أي دولة عضوفي المنظمة نفس المعاملة التفضيلية لجميع الدول الأعضاءالأخرى إذا ما منحت معاملة تفضيلية لدولة معينة، سوى في حال وجود ترتيبات إقليمية كالاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة.
- **مبدأ عدم استخدام القيود الكمية والنوعية:** وهذا لحماية المنتوج الوطني إلا في حالة وقوع ازمة في ميزان المدفوعات، حتى لا تتأثر التجارة العالمية.
- **مبدأ المفاوضات التجارية:** ويتضمن قيام الدول الأعضاء بمفاوضات تجارية لحل المشاكل التجارية ولدعم وتقوية النظام التجاري العالمي.

4.1. أهداف المنظمة العالمية للتجارة:

يتمثل الهدف الاساسي للمنظمة في تحرير التجارة العالمية وذلك عن طريق[8]:

- **ايجاد منتدى للمفاوضات التجارية:** عن طريق جمع الدول الأعضاء في المنظمة للتباحث في منتدى واحد للمفاوضات متعددة الاطراف، ليكون فرصة للقاءات الدائمة بين ممثلي الدول

الأعضاء لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة تطورات المنظمة، بالإضافة إلى عقد محادثات بشأن العلاقات التجارية المستقبلية من أجل تحقيق مستوى أعلى من التحرر.

- **تحقيق التنمية:** تسعى المنظمة إلى رفع مستوى المعيشة للدول الاعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة الدول النامية الأعضاء في المنظمة، حيث تمنحهم معاملة تفضيلية خاصة تتمثل في فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة، بالإضافة إلى منحها مساعدات تقنية واعفاءات من بعض احكام المنظمة.
- **تنفيذ اتفاقية الاوروغواي:** من خلال التفاوض في إطار مؤسساتي فعال وسليم.
- **حل المنازعات بين الدول الأعضاء:** وهي المنازعات التي تنشا بسبب الاختلاف في تفسير أحكام الاتفاقيات الموقعة في جولة الاوروغواي نظرا لكثرتها وتشعبها.
- **ايجاد آلية للتواصل بين الدول الأعضاء:** حيث تقوم المنظمة بمراجعة السياسات التجارية للدول الاعضاء بشكل دوري من أجل اتاحة الفرصة لهمللاطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حدى ومناقشة جميع جوانبه وابراز الجوانب التي تتعارض وأحكام المنظمة العالمية للتجارة.

2. مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

لقد أبدت الجزائر سنة 1987 نيةالانخراط في نظام التجارة متعدد الأطراف المتمثل في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات)،حيث تم تكوين فوج العمل في 17 جوان 1987.وقد اتبعت الجزائر الاجراءات المعمول بها للانضمام والمتمثلة في[9]:

- تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية؛
- دراسة معمقة لنظام التجارة الخارجية من طرف فوج العمل، على أساس الإجابة على الاسئلة المطروحة من قبل الأعضاء؛
- تقديم عروض أولية حول التعريفةوحول الخدمات؛
- التحولات القانونية بغرض توافقها مع قوانين المنظمة.

وفي سنة 1995 تم تحويل هذا الفوج للعمل على انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، فقامت لجنة وزارية مشتركة بصياغة مذكرة حول التجارة الخارجية تم على إثرها طرح حوالي 500 سؤال من طرف الأعضاء. وعلى أساس الأجوبة تم عقد أول اجتماع في أفريل 1998. وقد أوكلت إليه مهام تقديم تقرير بخصوص أعمالهوبروتوكول الانضمام وكذا مشروع قرار الانضمام إلى هيئة اتخاذ القرار المتمثلة في المؤتمر الوزاري.تولى رئاسة فوج العمل خلال

الفترة 1994-1998 سفير الأرجنتين Sanchez ARNAU، بعدها سفير الأوروغواي، Carlos Perez DEL Castillo خلال الفترة 1998-2004 وGuillermo Vallesخلال الفترة 2004-2010، ومنذ نوفمبر 2011 أسندت إلى سفير مملكة بلجيكا François Roux، ويرأسه حالياً سفير الأرجنتين Alberto D'alotto. حيث يشارك في أعمال هذا الفوج أزيد من 40 عضوا[10].

منذ تأسيسه سنة 1995، عقد فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر اثنتي عشرة (12) اجتماعا رسميا[11] واجتماعين (02) غير رسميين.

وفي مارس 2014 عقد الاجتماع الثاني عشر الذي شهد تسارعا في وتيرة المفاوضات من أجلانهاء هذا الملف الذي شرع فيه عام 1987.من خلال عقد جولة مفاوضات جديدة بجنيف وزيارة رئيس فوج العمل المكلف بملف الجزائر لدى المنظمة والتوقيع على سادس اتفاق ثنائي.

3. واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

1.3. تنافسية الاقتصاد الجزائري:

لمعرفة تنافسية الاقتصاد الجزائري سنعتمد على مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية (ACR2)،فعندما يكون هذا المؤشرأكبر من الواحد ($\boldsymbol{ACR2 > 1}$) نقول أنّ البلديملك ميزة تنافسية، وينطلق هذا المؤشر من مبدأ أنه إذا لم يكن للبلدان ميزة مطلقة، فإنهم يملكون ميزة أو عدة ميزات نسبية، كما يعتمد في حسابه على الميزان التجاري وحجم السوق الوطني، والهدف من حساب هذا المؤشر هو معرفة نقاط القوة والضعف؛ أي الفرص والتهديدات لاقتصاد ما من أجل النهوض بالصناعة. ويتم حسابه كما يلي[12]:

AC

حيث:

ويتمحسابمعاملالتعديل e_k^t كمايلي:

$$\begin{cases} X'_{ik} = X_{ik}\, e_k^t \\ M'_{ik} = M_{ik}\, e_k^t \end{cases} , \qquad \begin{cases} X'_i = \sum_k X'_{ik} \\ M'_i = \sum_k M'_{ik} \end{cases} ,$$

$W^r = \sum_k W_k^r , W^t = \sum_k W_k^t$

- Y_i: الناتج الداخلي الخام للبلد i .
- X_i': الصادرات الإجمالية المعدلة للبلد i.
- M_i': الواردات الإجمالية المعدلة للبلد i.
- X_{ik}': صادرات البلد i من المنتوج k المعدلة.
- M_{ik}': واردات البلد i من المنتوج k المعدلة.
- $YPPA_i$: الناتج الداخلي الخام للبلدالمحسوب على أساس تعادل القدرة الشرائية.

لتحديد الفروع التنافسية للاقتصاد الجزائري منذ بدء المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، سنعتمد على مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية من 1989 إلى 2013:

الشكل رقم-01- : تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية من 1989 إلى 2013

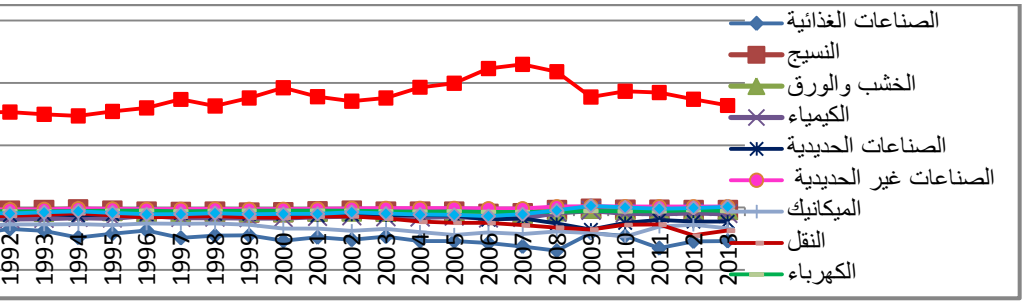

المصدر: من إعداد الباحثة حسب قاعدة البيانات CHELEM-CIN، تاريخ الاطلاع 2015/03/05.

ويمكن بلورة الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات في الشكل التالي:

الشكل رقم-02- : تنافسية الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات حسب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية من 1989 إلى 2013

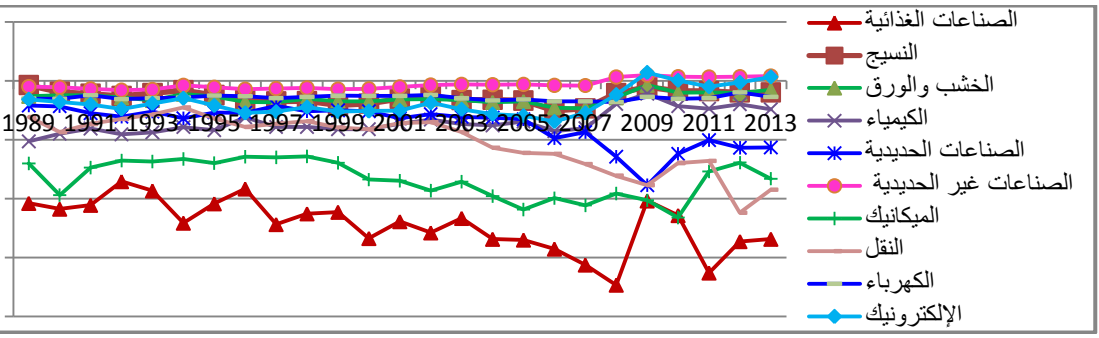

المصدر: من إعداد الباحثة حسب قاعدة البيانات CHELEM-CIN، تاريخ الاطلاع 2015/03/05.

من خلال هذين الشكلين، نستنتج أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات كونه الفرع الوحيد التنافسي حسب هذا المؤشر. أما الفروع الأخرى فكلها غير تنافسية؛ وبالتالي فإن الاصلاحات العديدة التي قامت بها السلطات الجزائرية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لم ترقى إلى المستوى المطلوب، فمنذ بدء المفاوضات إلى يومنا هذا والاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات.

2.3. واقع الصادرات خارج المحروقات:

رغم المجهودات المبذولة من قبل الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال جملة الاصلاحات التي قامت بها من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات ؛ إلا أن الواقع الاقتصادي يبين لنا عكس ذلك، فالصادرات الجزائرية مازالت تتمثل في النفط والغاز الطبيعي.

والجدول التالي يبين لنا ذلك:

الجدول رقم-02- :هيكلة الميزان التجاري الجزائري من 2000 إلى 2014

القيمة: مليون دولار

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	الصادرات من المحروقات	الصادرات الاجمالية	الواردات	الميزان التجاري
2000	612	21419	22031	9173	12858
2001	684	18484	19132	9940	9192
2002	734	18820	19554	12009	7545

0	13534	24464	23800	664	**2003**
7	18308	31775	30980	788	**2004**
4	20357	46001	44989	1012	**2005**
7	21456	54613	53433	1180	**2006**
2	27631	59518	58206	1312	**2007**
9	39479	81238	79298	1940	**2008**
	39294	45194	44124	107	**2009**
0	40473	57053	55527	1526	**2010**
2	47247	73489	71427	2062	**2011**
6	47490	71866	69804	2062	**2012**
5	54852	65917	63752	2165	**2013**
	58330	62956	60146	2810	**2014**

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS.

ويمكن بلورة تطور الميزان التجاري الجزائري في الشكل التالي:

الشكل رقم-03- : تطور الميزان التجاري الجزائري من 1988 إلى 2014

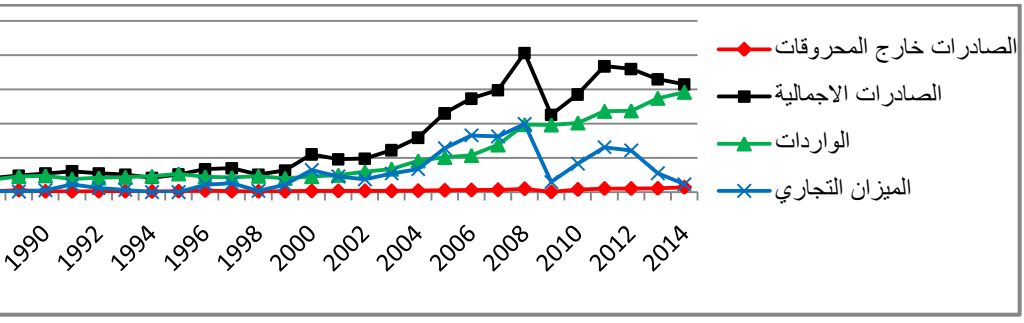

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا معلومات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS.

من خلال الجدولوالشكل السابقين، يتبين لنا تطور الواردات الجزائرية من سنة إلى أخرى؛ وهذا راجع لزيادة الاستهلاك الداخلي وقلة الانتاج الوطني، فرغم الاصلاحات العديدة التي طلبت من الجزائر لتطوير اقتصادها الوطني وجهازها الانتاجي تحسبا للانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة، إلا أنّ نسبة الواردات بقيت مرتفعة، فبعدما كانت سنة 1988 حوالي 7341 مليون دولار أصبحت سنة 2014 حوالي 58330 مليون دولار.

أما فيما يخص الصادرات فقد عرفت هي الأخرى تطورا كبيرا، فبعدما كانت قيمة الصادرات سنة 1988 حوالي 8122 مليون دولار، أصبحت سنة 2014 حوالي 62956 مليون دولار.

حيث نال البترول الحصة الكبرى من حجم الصادرات بنسبة تفوق 95% على طول الفترة من 2000 إلى 2014. أما الصادرات خارج المحروقات، فلا تزال هامشية بنسبة تقل أحيانا عن 4% لنفس الفترة.

وقد حققت الجزائر خلال نفس الفترة فائضا تجاريا، حيث نلاحظ أن الميزان التجاري دائما موجب وشهد تطورا ملحوظا، وخلال سنة 2014حقق الميزان التجاري فائضا قدره 4,63 مليار دولار. وقد بلغت قيمة الصادرات 62.95 مليارد‌ولار، مما يدل على انخفاض طفيف بنسبة 4,47%، أما الواردات، فقد بلغت قيمتها 58.33مليار دولار، أي بزيادة قدرها 6% مقارنة بعام 2013. ويوضح هذا المؤشر أن هناك زيادة متزامنة في الواردات وانخفاض في الصادرات.

وتتمثل السلع المصدرة خارج المحروقات أساسا من المنتجات شبه المصنعة والمواد الغذائية والمعدات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية، وهي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم–03–: هيكل الصادرات خارج المحروقات من 2005 إلى 2014

القيمة: مليون دولار

مجموعة المستخدمين	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المواد الغذائية	67	73	88	119	113	315	355	315	402-

الطاقة وزيوت التشحيم	45094	53429	58831	77361	44128	55527	71427	69804
المواد الخام	134	195	169	334	170	94	161	168
نصف المنتجات	656	828	993	1384	692	1056	1496	1527
معدات التجهيز الفلاحية	-	1	1	1	-	1	-	1
معدات التجهيز الصناعية	36	44	46	67	42	30	35	32
السلع الاستهلاكية	14	43	35	32	49	30	15	19

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن منتجات الطاقة والتشحيم تحتل المرتبة الأولى في الصادرات الجزائرية، تليها المواد نصف المصنعة التي تطورت من سنة إلى أخرى فبعدما كانت تقدر بحوالي 134 مليون دولار سنة 2000 أصبحت تقدر بـ 2350 مليون دولار سنة 2014، تليها المواد الخام حيث يحتل الفوسفات المرتبة الأولى من حيث المنتجات المصدرة في هذه المجموعة، تليها المواد الغذائية التي بلغت سنة 2014 حوالي 323 مليون دولار بعدما سجلت سنة 2000 حوالي 67 مليون دولار فقط، وتتمثل أهم المواد المصدرة في هذه المجموعة في السكر والتمور والمياه المعدنية.

ومن خلال الجدول نستنتج قلة الصادرات خارج المحروقات، بسبب تراجع دور المؤسسات الاقتصادية في ترقيتها، إلى جانب نقص التوعية والتأطير في القطاع الفلاحي الذي انعكس سلبا على المنتوج الفلاحي الذي شهد تدهورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى نقص الصادرات الفلاحية التي اقتصرت على بعض المنتجات كالتمور والحمضيات.

3.3. المبادلات التجارية للاقتصاد الجزائري مع دول العالم:

يعتبر الاتحادالأوروبي الشريك التجاري الأكبرللجزائروبمتصنصف حجم التجارةالخارجية لهاب54,1%، ففي سنة 2013 بلغ إجماليالتجارةبين الاتحاد الأوروبي والجزائر 54,18 مليار أورو بما يعادل 63,5% من حجم الصادرات الكلية.

وقد ارتفعت بين سنتي 2008 و 2014 بسبب زيادة الصادرات من النفط حيث تعتبر الجزائر ثالث أكبر مزود للطاقة في الاتحاد الأوروبي، حيث أنّ 98,2% من حجم الواردات الأوروبية من الجزائر تتمثل في منتجات الطاقة والتعدين بحوالي 31,2 مليار أورو، وتمثل المواد الكيميائية ثاني أهم واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر. أما الصادرات الأوروبية إلى الجزائر فتمثلت في الآلات ومعدات النقل بنسبة 35,8%، والمواد الكيميائية بنسبة 13,1% والحديد والصلب بنسبة 10,5%.

والجدول التالي يبين لنا أهم الشركاء في التجارة الخارجية للجزائر:

الجدول رقم –04–: حجم المبادلات التجارية للجزائر مع العالم الخارجي

	الواردات بمليون دولار			الصادرات بمليون دولار		
	2013	**2014**	**نسبة المبادلات**	**2013**	**2014**	**نسبة المبادلات**
ي	28724	29494	%50,56	41277	40520	%64,36
والتنمية	6965	8443	%14,47	12210	10482	%16,65
حرى	1213	886	%1,51	52	49	%0,078
	3466	3796	%6,5	3211	3005	%4,77
	62310	12576	%21,56	4697	4851	%7,7
	2414	1958	%3,35	1 958	721	%1,41
	1029	711	%1,21	2639	3248	%5,15
	594	440	%0,75	91	80	%0,12
	55028	**58330**	**100**	**64974**	**62956**	**100**

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS.

من خلالهذا الجدول، يتبين لنا أن الاتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى من حيث المبادلات التجارية لسنتي 2013 و2014على التوالي سواء الصادرات بنسبة 64,56% أو الواردات بنسبة 50,56%.تأتي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في المرتبة الثالثة بحصة بلغت 14.47% من واردات الجزائر من هذه البلدان، وفي المرتبة الثانية بـ 16.65% من صادرات الجزائر إليها.

ويمثل حجم التبادل التجاري مع دول المغرب العربي نسبة قليلة تقدر بـ 1,21% من حجم الواردات الإجمالية للجزائر، في حين تمثل صادرات الجزائر لهذه الدول ما نسبته 5,15% من حجم الصادرات الجزائرية الكلية. أما التبادل التجاري مع الدول العربية (خارج إتحاد المغرب العربي) في 3,35% من حجم الواردات الجزائرية و 1,41% من حجم الصادرات؛ وهذه القيم تمثل نسبة قليلة في حجم المبادلات التجارية الخارجية للجزائر مع الدول العربية. ويمكننا تحديد نسبة الصادرات حسب المناطق الجغرافية التي تصدر لها الجزائر من 2003 إلى 2013 حسب الشكل التالي:

الشكل-04:هيكلالصادرات من السلعحسب المنطقةالاقتصاديةخلال2013-2003

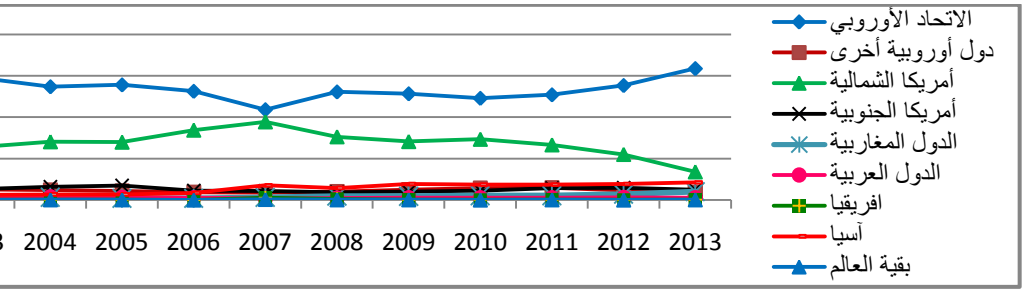

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصاء الجزائري ONS.

من خلالهذا الشكل، يتبين لنا أن الاتحاد الاوروبي يحتل المرتبة الأولى من حيث الصادرات بنسبة تفوق 50%؛أي نصف حجم المبادلات التجارية في شكل صادرات تتم مع الاتحاد الاوروبي من 2003 إلى 2013؛ وداخل هذه المنطقة الاقتصادية؛ تحتل اسبانيا المرتبة الأولى من حيث دول الاتحاد التي تصدر إليها الجزائر بـ 15% من المبيعات الخارجية، تليها

إيطاليا بـ 13.29% وفرنسا بـ 10.71%[13]، وتأتي أمريكا الشمالية في المرتبة الثانية، وبالنسبة للدول العربية أو المغاربية فنسبة الصادرات إليها تتمثل في نسب صغيرة جدا.

أما من حيث هيكلة الواردات حسب المناطق الاقتصادية فيمكن بلورتها في الشكل التالي:

الشكل-05- :هيكلالواردات من السلعحسب المنطقةالاقتصاديةخلال2013-2003

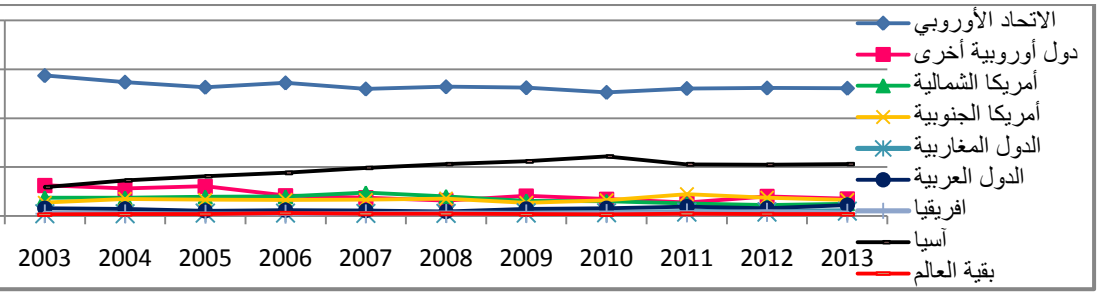

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصاء الجزائري ONS.

من خلال الشكل السابق يتبين لنا أن الاتحاد الاوروبي يحتل المرتبة الأولى من حيث الموردين الرئيسيين للجزائر، فأكثر من نصف الواردات الجزائرية تأتي منه،لهذا يصنف بأنه الشريك الأول من حيث المبادلات التجارية للجزائر،حيث تحتل فرنسا المرتبة الأولى لأكبر الدول الموردة للجزائر من الاتحاد الأوروبيبـ 10.87%، تليها ايطاليا واسبانيا بنفس النسبة التي تقدر بـ 8.54% من إجمالي واردات الجزائرخلال عام 2013[14].وتحتل قارة آسيا المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي من حيث الموردين الرئيسيينللجزائر حيث تأتي الصين في المرتبة الأولى ثم الهند.

4.3. مؤشرات علاقة الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الدولي:

يمكن أن نقيس درجة تأثر الاقتصاد الوطني بالتغيرات الخارجية عن طريق دراسة نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم-05- : مؤشرات علاقة الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الدولي

القيمة: مليون دينار جزائري

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB			
2003	5252321,1	36,21	19,9	56,15
2004	6149116,7	38,01	21,4	59,39
2005	7561984,3	45,25	19,7	65
2006	8501635,8	46,8	18,3	65,1
2007	9352886,4	45,06	20,5	65,5
2008	11043703,5	46,13	23,3	69,4
2009	9968025,3	33,58	28,6	62,22
2010	11991563,9	36,14	25,1	61,25
2011	14526608,3	37	23,7	60,7
2012	16115429,5	35,29	24,2	57,7
2013	16569270,8	31,48	26,4	57,8

المصدر: حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء الجزائري ONS.

حيث:

- $\frac{X}{PIB}$ **:تمثل نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي.**
- $\frac{M}{PIB}$ **:تمثل نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي.**
- $\frac{X+M}{PIB}$**: تمثل نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي.**

1.4.3. نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي: تعكس هذه النسبة حجم النشاط التجاري الجزائري الموجه للأسواق الدولية، وحسب الجدول السابق فإن هذه النسبة تتأرجح بين الزيادة والنقصان، فمن سنة 2003 إلى 2008 شهد ارتفاعا محسوسا ثم انخفض خلال سنتي 2009 و2010، لكن سرعان ما ارتفع سنة 2011، لكن هذا الارتفاع لم يدم حيث عاود الانخفاض؛ وهذا راجع لكون الصادرات الجزائرية تعتمد بالدرجة الأولى على المحروقات وهذا المنتوج مرتبط بتقلبات أسعاره في الأسواق الدولية، وبالتالي نجد أن هذه النسبة مرتبطة مباشرة

بأسعار البترول في الأسواق الدولية. ففي السنوات التي يرتفع فيها هذا المؤشر نقول أن الطلب العالمي ارتفع على المنتجات الجزائرية وعندما ينخفض يقل الطلب العالمي عليها.

2.4.3. نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي: تعكس هذه النسبة حجم النشاط التجاري العالمي الموجه للأسواق المحلية، فبانخفاض هذه النسبة تقل التبعية الاقتصادية للخارج، وكلما ارتفعت يزيد الارتباط الاقتصادي بالعالم الخارجي، خاصة وأن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات مازالت هامشية مما يحتم علينا البحث عن السبل الضرورية لإنقاص التبعية الاقتصادية للخارج خاصة من حيث الغذاء.

فالسنوات التي شهدت ارتفاعا في قيمة هذا المؤشر مثل سنتي 2009 و2013، أين قدرت قيمة المؤشر 28,6% و26,4% على التوالي تعكس زيادة الاستهلاك الوطني من المنتجات الأجنبية.

3.4.3. نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي: تبين لنا هذه النسبة درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان الاقتصاد منفتحا، وحسب الجدول السابق فإن الاقتصاد الجزائري منفتح على العالم الخارجي وهذه النسبة مرتفعة ومتزايدة من سنة إلى أخرى، فمنذ سنة 1988 وهذا المؤشر في ارتفاع مستمر أين سجل 27% واستمر في الارتفاع في سنوات التسعينات بسبب التحول إلى اقتصاد السوق،وهذا ما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للتغيرات التي تحدث في الأسواق الدولية وإلى التأثر بالأزمات العالمية المفاجئة التي تنعكس على تحقيق التنمية الاقتصادية، إلاّ أن هذا المؤشر شهد بعض الانخفاض الطفيف سنتي 2012 و2013.

4. الآثار الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سينجر عنه آثار إيجابية وأخرى سلبية وعلى السلطات الجزائرية العمل على الانتفاع بالإيجابيات والتقليل من السلبيات حتى تحافظ على اقتصادها الوطني.

1.4. الآثار الايجابية:

إنّ أهم الآثار الإيجابية من الناحية الاقتصادية التي تترتب عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تتمثل في النقاط التالية:

- امكانية ولوج السلع والمنتجات الجزائرية إلى الأسواق العالمية بكل سهولة؛ في حالة ما إذا واصلت السلطات الجزائرية عملية تأهيل مؤسساتها خاصة الصغيرة والمتوسطة لتستطيع منافسة المنتجات الأجنبية؛
- إنّ الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يسمح بدخول التكنولوجيا المتطورة بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات التي تدخل إلى الأسواق الجزائرية في شكل استثمار أجنبي مباشر، مما يسمح بتطوير القطاع الصناعي ومؤسساته خاصة الصغيرة والمتوسطة منها؛ التي تعتبر الركيزة الاساسية للاقتصاد الوطني؛
- الاستفادة من الإجراءات الاستثنائية التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية مما يسمح لها بتأهيل محيطها الاقتصادي ليصبح أكثر قوة وجذبا للاستثمارات، بالإضافة إلى تقوية النسيج الصناعي؛
- من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدخل تحت غطاء المنظمة العالمية للتجارة، التي ستفتح مجالات واسعة للشغل والعمل وتوفير مناصب شغل لأفراد المجتمع؛ وهذا ما يسمح في التخفيف من حدة البطالة؛
- توفير خيارات عديدة من المنتجات للمستهلكين الجزائريين؛ مما يوفر حياة سهلة ومرفهة في بعض الأحيان؛
- من خلال نظام حل المنازعات يتم معالجة جميع النزاعات التجارية التي تحدث بين الدول الأعضاء في إطار منظم تحت قيود المنظمة العالمية للتجارة؛ التي يمكن أن تتحول إلى نزاعات سياسية وتؤدي إلى حروب في بعض الأحيان.

2.4. الآثار السلبية:

إنّ أهم الآثار السلبية من الناحية الاقتصادية التي تترتب عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تتمثل في النقاط التالية:

- امكانية إغراق الأسواق المحلية بمنتجات أجنبية ذات جودة عالمية مقارنة بالمنتجات الوطنية وبأسعار منخفضة في بعض الأحيان؛ حتى لو طبقت مبدأ الدولة الأولى بالرعاية لأنّ هذا المبدأ مؤقت وسيأتي وقت ويتم إلغاؤه، خاصة وأنّ النسيج الاقتصادي الوطني يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات، حيث أكدت دراستنا لتنافسية الاقتصاد الوطني أنّ معظم الفروع الاقتصادية غير تنافسية باستثناء فرع الطاقة (حسب مؤشر ACR2)،

بالإضافة إلى أن الصادرات معظمها من المحروقات وهذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني؛

- امكانية اندثار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام المؤسسات الأجنبية التي ستدخل إلى التراب الوطني، والتي تعتمد على التكنولوجيا العالية مقارنة بالمؤسسات الوطنية؛ لهذا وجب على السلطات الجزائرية هيكلة اقتصادها حتى تستطيع مقاومة كل التغيرات التي ستحدث بمجرد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- رهن جزء من السيادة الاقتصادية لصالح الاقتصاد العالمي الذي تفرضه المنظمات الكبرى التي تتحكم فيها الدول الصناعية الكبرى بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛ خاصة وأنّ معظم الصادرات والواردات محددة مع هذه الدول وهذا ما أكدته دراستنا للعلاقات التجارية للاقتصاد الجزائري مع العالم الخارجي؛
- فرض المنظمة العالمية للتجارة على منتسبيها من الدول الإمتثال للشروط الموضوعة من طرف المنظمة من حيث مواصفات الجودة (الأيزو)، وبإسقاط هذه الاجراءات على الاقتصاد الوطني نجد أن الجزائر لا تملك معظم هذه الأنظمة؛ وبالتالي ستجد صعوبة كبيرة في التأقلم مع المنتجات الاوروبية ذات المواصفات العالمية والمنتجات المحلية التي لا تملك هذه المواصفات، ومعظم الدول المتقدمة تشترط معايير مواصفات معينة للسلع التي تدخل إلى أراضيها، وعليه فإنّ المنتجات المحلية إذا لم تراعي ذلك فلا يمكنها الولوج لمثل هذه الاسواق وستصطدم بالمنتجات العالمية التي تحمل مواصفات الأيزو في الاسواق المحلية أين ستكون امكانية اندثارها كبيرة جدا؛
- إنّ تخفيض التعريفة الجمركية سيؤدي إلى تخفيض الأموال التي ستدخل إلى الخزينة العمومية، وبالتالي ستؤثر على المشاريع التنموية، خاصة وأنّ الاقتصاد الجزائري يعتمد على ريع البترول الذي يتأرجح حسب الطلب في الأسواق الدولية ويتأثر بسرعة بالأزمات العالمية، لهذا يجب على السلطات الجزائرية ان تبحث عن الحلول الجادة لتطوير وترقية الصادرات خارج المحروقات حتى تتمكن من تخفيف الضغط على الخزينة العمومية وعلى الموارد المالية للدولة؛
- تواجد المؤسسات الكبرى الاجنبية بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيعمل على اندثار الجهاز الانتاجي، الذي استثمرت فيه الجزائر مبالغ مالية ضخمة سواء من حيث الدعم المقدم أو من حيث تأهيله، مما سيعمل على تسريح العمال وزيادة نسبة البطالة التي ستؤدي بدورها لتفاقم المشاكل الاجتماعية؛

- إنّ معظم المنتجات عالية الجودة هي منتجات منشؤها الدول المتقدمة، وهذا النوع من المنتجات يحظى بحماية قليلة وتكاد تكون منعدمة في بعض الأحيان، وبانضمام الجزائر إلى هذه المنظمة تكون ملزمة بتطبيق جميع القوانين المفروضة عليها في إطار تحرير التعريفة الجمركية، وهذا ما سينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني الذي يعتبر اقتصادا هشا.

الخاتمة:

تواجه الجزائر العديد من التحديات التي تفرضها عليها ظاهرة العولمة الاقتصادية التي تنادي بمزيد من التحرر في التجارة العالمية، من خلال المبادئ التي جاءت بها المنظمة العالمية للتجارة في إطار تسهيل التبادل التجاري بين بلدان العالم وخاصة الدول الأعضاء في المنظمة، حيث أصبح الانضمام إلى هذه المنظمة ضرورة ملحة تمليها على الدول الراغبة في الانضمام المتغيرات التي طرأت على التجارة العالمية. كما يوفر للأعضاء مزايا عديدة تؤدي إلى المزيد من التطور والنمو من خلال جذب المدخرات ورؤوس الأموال في شكل استثمارات أجنبية، ويوفر تنوع في الصناعة ومناخ تعززه المنافسة الحرة.

إنّ انضمام الجزائر المرتقب لهذه المنظمة سينجر عنه عدة آثار منها إيجابية وأكثرها سلبية، رغم الاصلاحات العديدة التي قامت بها الجزائر للوصول إلى المواصفات التي تفرضها المتغيرات العالمية، لهذا وجب عليها البحث عن السبل الضرورية لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الشرسة عن طريق المواصلة في تأهيل المؤسسات الوطنية خاصة الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تخفيض التبعية الاقتصادية للخارج عن طريق دعم الصادرات خارج المحروقات، والنهوض بالاقتصاد الوطني للتقليل من الانعكاسات السلبية لهذا الانضمام.

ومن خلال ماسبق يمكن وضع بعض الاقتراحات:

- هيكلة الصادرات خارج المحروقات، عن طريق دعم الانتاج الوطني بتقديم مساعدات لأصحاب المشاريع التنموية حتى يتمكنوا من النهوض بالاقتصاد الوطني؛
- المواصلة في عملية تأهيل المحيط الاقتصادي والمؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة، الذي باشرته الجزائر مع الاتحاد الاوروبي؛
- تنمية العنصر البشري من خلال تأهيله الدائم ورسكلته حتى يكون مواكبا للتغيرات العالمية وبالتالي المساهمة في تطوير وتحسين المنتوج الوطني ليصبح أكثر منافسة مع المنتجات الاجنبية؛

- المواصلة في اصلاح الاقتصاد الوطني، وفي المنظومة القانونية التي تحكمه وتبسيطها أكثر للمستثمرين كإصلاح المنظومة المصرفية والضريبيةوالادارية حتى تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية؛
- القيام بدراسة معمقة لنصوص الاتفاقيات الخاصة بتحرير التجارة وفهمها جيدا قبل التوقيع عليها مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الاقتصاد الجزائري حتى نتجنب الوقوع في مشاكل مستقبلا، ومن أجل الحفاظ على منتجاتنا الوطنية وعلى الاقتصاد الوطني ككل؛
- البحث عن السبل المناسبة لتشجيع الاستثمار المحلي قبل الاجنبي عن طريق مراجعة القوانين والسياسات الاقتصادية الخاصة بذلك.

---

[1] أحلام محمد أمين الإدريسي، العولمة حقيقتها وآثارها، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2008، ص 23.

[2] زعباط عبد الحميد، المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفة الجمركية GATT إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC، مجلة الباحث، العدد03، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2004، ص59.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات المنظمة العالمية للتجارة من الأوروغواي إلى سياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص20.

[4] عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة شمال افريقيا، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص52.

[5] المركز اليمني للمعلومات، ملف معلوماتي عن منظمة التجارة العالمية، اليمن، جويلية 2004، ص06.

[6] أحلام محمد أمين الإدريسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 24- 25.

[7] الإغراق هو تصدير بسعراقل من سعر البيع في السوق المحلية للمصدر،

[8] المركز اليمني للمعلومات، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[9] وزارة التجارة، مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، على موقع الوزارة www.min**commerce**.gov.dz/arab/.../procso**mcar**.pdf، تاريخ الاطلاع 2015/03/16.

[10] وزارة التجارة على موقعها http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=moufawdatema، تاريخ الاطلاع 2015/04/14.

[11] المنظمة العالمية للتجارة على موقعها https://www.wto.org/french/thewto_f/acc_f/a1_algerie_f.htm، تاريخ الاطلاع 2015/03/22.

[12] Alix De Saint Vaulry, Base de données CHELEM – Commerce international du CEPII, N9, Juin 2008, p 45.

[13] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على موقعها http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur، تاريخ الاطلاع 2015/02/27.

[14] المرجع نفسه.